



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، **أَمَّا بَعْدُ:**

فلقد كان من توجيهاً صاحبِ الفِضيلةِ العَلامَةِ شيخنا الوالد محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- لطلابه أن يهتموا بدراسة أصول الفقه؛ إذ إنه السبيل الصحيح لمنهج الاستدلال والقدرة على الاستنباط ودقة النظر في المسائل وردّ الجُرئيات إلى الكليات، وإرجاعها إلى مصادرها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

ومن الكتب التي اختارها فضيلته **رحمةُ اللهِ في هذا الفنِّ كتاب: (قواعد الأصول ومعاقد الفصول)** للعلامة صفيي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق بن شمائل البغدادي^(١) تغمده الله بوسع رحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنّاته.

(١) هو صفيي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق بن شمائل البغدادي، الحنبلي، الفقيه، الفرضي، المتقن، وُلد سنة (٦٥٨هـ) في بغداد، وأقبل على طلب العلم، فلزم ذلك مُطالعةً وكتابةً، وتدرّيساً وتأليفاً، وصنّف في علوم كثيرة، حتّى صار عالم بغداد في عصره، اجتمع بشيخ الإسلام ابن تيمية، توفي سنة (٧٣٩هـ) في بغداد.

وكان ذلك الشرح ضمن الدورات العلمية التي كان يعقدُها -رحمه الله تعالى- في الإجازات الصيفية بجامعة في مدينة عنيزة، وكانت نهاية شرح هذا الكتاب في الدورة الصيفية المنعقدة عام ١٤٢٠هـ، حيث توقف **رحمه الله** عند قول المؤلف **رحمه الله** في الباب الثاني من الأدلة: «كتحريم نكاح الحر للأمة لعللة رفق الولد».

ومن أجل تعميم الفائدة؛ وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها شيخنا -رحمه الله تعالى- لإخراج تراثه العلمي؛ تم -بعون الله تعالى وتوفيقه- إعداد هذا الشرح وتجهيزه للطباعة والنشر.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم؛ نافعا لعباده، وأن يجزي فضيلة شيخنا عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ويضاعف له المثوبة والأجر، ويعلي درجته في المهديين، إنه سميع قريب مجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد الأولين والآخرين، نبينا محمداً، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

القسم العلمي

في مؤسسه الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ



= أنظر في ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٤٢٨-٤٣١)، والدُرر الكامنة (٢/٣٢)، وسدّرات الذهب (٦/١٢١).

فهرس الموضوعات

الموضوع	K	الصفحة
تقديم		٥
نبذة مختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين		٧
مقدمة المؤلف		١٥
تعريف علم الأصول		٢٤
فوائد علم الأصول		٢٤
الباب الأول: في الحكم ولوازمه		٣١
الحاكم		٣٢
المحكوم عليه		٣٣
أقسام الحكم الشرعي		٣٤
أقسام الحكم التكليفي		٣٤
■ الواجب		٣٤
أقسام الواجب من حيث الفعل		٣٦
أقسام الواجب من حيث الوقت		٣٦
أقسام الواجب من حيث الفاعل		٤١
مسألة في الأفضلية بين فرض العين وفرض الكفاية		٤٤
مسألة في العدد الكافي لأداء فرض الكفاية		٤٥
ما لا يتم الواجب إلا به		٤٤
ما لا يتم اجتناب الواجب إلا باجتنابه		٥١

٥١	في الأكلِ مِنْ طعامٍ مَنْ ماله حرامٌ
٥٢	■ المندوب
٥٧	■ المحظور
٦٣	■ المكروه
٦٧	■ المباح
٦٩	■ الأحكام الوضعية
٧٠	السبب
٧٣	الشرط
٧٤	أقسام الشرط
٧٥	المانع
٧٥	أقسام المانع
٧٧	■ الصحيح
٧٩	الفاسد
٨٠	الباطل
٨٣	■ الأداء
٨٣	الإعادة والقضاء
٨٣	■ المنعقد
٨٣	■ اللازم والجائز
٨٣	العزيمة والرخصة
٨٣	الحسن
٨٣	القبيح

٨٤	الباب الثاني: في الأدلة الشرعية
٨٥	الدليل
٨٧	أصول الأدلة
٨٩	■ القرآن كلام الله
٩١	الحقيقة والمجاز في القرآن الكريم
٩٩	المحكم والمشابه
١٠٣	هل في الصفات مجاز؟
١٠٤	■ السنة وأقسامها
١٠٩	حجية الأفعال النبوية
١١٣	الفعل النبوي الذي على جهة العادة
١٢٠	■ التقرير
١٢٥	■ أقسام الخبر
١٢٥	المتواتر
١٣٤	الآحاد
١٣٥	حصول العلم بخبر الواحد
١٣٦	القرائن المحتقة بخبر الواحد
١٣٨	■ الشروط في الراوي
١٤٣	قبول خبر مجهول العدالة
١٤٥	الصحابة كلهم عدول
١٤٥	تعريف الصحابي
١٤٦	طرق إثبات الصحبة
١٤٨	الجرح

- ١٥١ الفَاظِ رِوَايَةِ الصَّحَابِيِّ ■
- ١٥٩ رِوَايَةِ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ ■
- ١٦٢ الإِجَازَةُ ■
- ١٦٣ وَالمُنَاوَلَةُ ■
- ١٦٦ الوِجَادَةُ ■
- ١٦٧ زِيَادَةُ الثَّقَّةِ ■
- ١٧١ الرِّوَايَةُ بِالمَعْنَى ■
- ١٧٣ مَرَايِلُ الصَّحَابَةِ ■
- ١٧٥ خَبَرُ الوَاحِدِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ البَلْوَى ■
- ١٧٧ خَبَرُ الوَاحِدِ فِي الحُدُودِ ■
- ١٧٧ خَبَرُ الوَاحِدِ إِذَا خَالَفَ القِيَاسَ ■
- ١٧٩ أَبْحَاثٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ■
- ١٧٩ اللُّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ اصْطِلَاحِيَّةٌ ■
- ١٨٢ إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ بِالقِيَاسِ ■
- ١٨٣ تَقَاسِيمُ الكَلَامِ ■
- ١٨٣ تَعْرِيفُ الكَلَامِ ■
- ١٩١ المِجَازُ فِي الكَلَامِ ■
- ١٩٣ الفَرْقُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمِجَازِ ■
- ١٩٦ النِّصُّ ■
- ١٩٦ الظَّاهِرُ ■
- ١٩٧ التَّأْوِيلُ ■

- ٢٠٣ ■ المُجْمَلُ وَالْمُشْتَرَكُ
- ٢٠٣ الفرقُ بين المُجْمَلِ وَالْمُشْتَرَكِ
- ٢٠٣ المُشْتَرَكُ هَلْ يَدْخُلُ فِي المُجْمَلِ؟
- ٢٠٣ قِصْرُ المُشْتَرَكِ عَلَى أَحَدِ مَعَانِيهِ
- ٢١٠ ■ المَيِّنُّ
- ٢١٣ تَأْخِيرُ البَيَانِ عَنِ وَقْتِ الحَاجَةِ
- ٢١٤ ■ العَامُّ
- ٢١٧ أَلْفَاظُ العُمومِ
- ٢٢٠ أَقْلُ الجُمُعِ
- ٢٢٢ اعتِقَادُ العُمومِ بِمَجْرَدِ وُروُدِ العَامِّ
- ٢٢٦ إِفَادَةُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ لِلْعُمومِ
- ٢٢٧ العِبْرَةُ بِعُمومِ اللَّفْظِ أَمْ بِخُصُوصِ السَّبَبِ؟
- ٢٢٨ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الأَدَلَّةِ
- ٢٣٠ ■ الخَاصُّ
- ٢٣٢ التَّخْصِيسُ
- ٢٣٣ الفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِيسِ وَالنَّسْخِ
- ٢٣٧ أنواعُ المَخْصَصَاتِ
- ٢٤٠ الشُّرُوطُ فِي التَّخْصِيسِ
- ٢٤٤ التَّخْصِيسُ بِالمَفْهُومِ
- ٢٤٥ التَّخْصِيسُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٢٤٥ التَّخْصِيسُ بِالتَّقْرِيرِ النَّبَوِيِّ

- ٢٤٧ التَّخْصِصُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ
- ٢٤٧ التَّخْصِصُ بِالْقِيَاسِ
- ٢٤٨ تَخْصِصُ الْعُمُومِ إِلَى الْوَاحِدِ
- ٢٤٨ ■ الاستثناء
- ٢٤٨ الفرقُ بَيْنَ الْمُخَصِّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُخَصِّصَاتِ الْمُنْفَصِلَةِ
- ٢٤٨ الفرقُ بَيْنَ النَّسْخِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ
- ٢٤٨ شُرُوطُ الْإِسْتِثْنَاءِ
- ٢٥١ ■ المطلق
- ٢٥١ الفرقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْعَامِّ
- ٢٥١ ■ المقيد
- ٢٥٢ حمل المطلق على المقيد
- ٢٥٦ ■ الأمر
- ٢٥٨ صِبْغُ الْأَمْرِ
- ٢٦١ الأمرُ الْمُطْلَقُ يُفِيدُ الْوُجُوبَ
- ٢٦٣ الأمرُ بَعْدَ الْحَظَرِ
- ٢٦٣ هل يَقْتَضِي الْأَمْرُ التَّكْرَارَ
- ٢٦٣ الأمرُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاخِي
- ٢٦٩ تَخْصِصُ الْأَمْرِ
- ٢٧٠ فائدة التَّكْلِيفِ
- ٢٧٢ هل الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَن ضِدِّهِ؟
- ٢٧٣ ■ النَّهْيُ

- ٢٧٦ هل النهي يقتضي الفساد.
- ٢٧٩ ■ المُستفاد من فحوى الألفاظ وإشاراتها.
- ٢٧٩ دلالة الاقتضاء.
- ٢٨٢ دلالة الإيحاء.
- ٢٨٣ ■ مفهوم الموافقة.
- ٢٨٤ الاختلاف في حقيقة مفهوم الموافقة.
- ٢٨٦ ■ مفهوم المخالفة.
- ٢٨٧ حجية مفهوم المخالفة.
- ٢٨٩ درجات مفهوم المخالفة.
- ٢٨٩ ■ مفهوم الغاية.
- ٢٨٩ ■ مفهوم الشرط.
- ٢٩٠ ■ مفهوم التخصيص.
- ٢٩٢ ■ مفهوم الصفة.
- ٢٩٤ ■ مفهوم العدد.
- ٢٩٧ ■ مفهوم اللقب.
- ٢٩٨ أنواع مفهوم اللقب.
- ٢٩٩ ■ النسخ.
- ٢٩٩ تعريف النسخ.
- ٣٠٢ النسخ قبل التمكّن من الفعل.
- ٣٠٥ أقسام النسخ.
- ٣٠٥ العمل بالنسخ قبل بلوغ النسخ.

- ٣١٣ النَّسْخُ بِاعْتِبَارِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْ جِهَةِ ذَاتِ الدَّلِيلَيْنِ
- ٣١٧ النَّسْخُ بِاعْتِبَارِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ
- ٣١٧ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ
- ٣٢٠ النَّسْخُ بِالْقِيَاسِ
- ٣٢٠ النَّسْخُ بِالْمُخَصَّصَاتِ الْمُنْفَصِلَةِ
- ٣٢٢ الإِجْمَاعُ
- ٣٢٣ صِفَاتُ الْإِجْمَاعِ
- ٣٢٥ حُجِّيَّةُ الْإِجْمَاعِ
- ٣٣٤ هَلْ انْتَرَأُ الْعَصْرَ شَرْطًا لِحُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ؟
- ٣٣٥ إِذَا اِخْتَلَفَ أَهْلُ عَصْرٍِ فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ
- ٣٣٦ الْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ
- ٣٤١ اتِّفَاقُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوْ إِجْمَاعٌ
- ٣٤٢ الْأَسْتِصْحَابُ
- ٣٤٤ أَنْوَاعُ الْأَسْتِصْحَابِ
- ٣٤٥ الْأُصُولُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا
- ٣٤٥ شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا
- ٣٤٩ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَالَفٌ
- ٣٤٩ الْأَسْتِحْسَانُ
- ٣٥٧ الْأَسْتِصْلَاحُ
- ٣٧٦ الْقِيَاسُ
- ٣٨٤ أَرْكَانُ الْقِيَاسِ

٣٨٨	الأصل
٣٩١	الفرع
٣٩١	الحكم
٣٩٣	الجامع
٣٩٣	ألقاب الجامع
٣٩٨	المؤثر والمناط
٣٩٨	تحقيق المناط
٣٩٨	تنقيح المناط
٣٩٨	تخريج المناط
٣٩٨	المظنة
٣٩٩	السبب
٣٩٩	المقتضى
٣٩٩	المستدعي
٣٩٩	الجامع
٣٩٩	شروط التعليل بالوصف
٣٩٩	جواز التعليل بالنفي
٣٩٩	ظهور الوصف وانضباطه
٤٠٠	■ اشتراط انعكاس العلة
٤٠٢	■ أقسام المصالح
٤٠٢	المسالك التي لا يصلح الاستدلال بها على علية الوصف
٤٠٢	الطرد

٤٠٣	الدَّورَان
٤٠٣	■ أنواعُ القِيَّاسِ
٤٠٤	جريانُ القِيَّاسِ في الإثباتِ والنَّفي
٤٠٤	■ أوْجُه تطرُقُ الحُطْأُ إلى القِيَّاسِ
٤٠٤	■ الاستِدْلالُ وُضْرُوبُه
٤٠٤	بُرْهانُ الاعْتِلالِ
٤٠٤	بُرْهانُ الاستِدْلالِ
٤٠٥	بُرْهانُ الخلفِ
٤٠٦	■ فضلُ في تَرْتِيبِ الأدلَّةِ وتَرْجِيحِها
٤٠٦	أحكامُ التَّعَارُضِ
٤٠٦	أحكامُ التَّرْجِيحِ
٤٠٨	البابُ الثَّالِثُ: أحكامُ الاجْتِهَادِ والتَّقْلِيدِ
٤٠٨	شُرُوطُ المُجْتَهِدِ
٤٠٩	أنواعُ المُجْتَهِدِينَ
٤٠٩	مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ يُجُوزُ تَقْلِيدُه وَمَنْ لَا يُجُوزُ
٤١٠	أحكامُ التَّقْلِيدِ
٤١٣	فَهْرَسُ الآيَاتِ
٤٢٥	فَهْرَسُ الأحَادِيثِ والآثَارِ
٤٣٣	فَهْرَسُ الفَوَائِدِ
٤٤٧	فَهْرَسُ المَوْضُوعَاتِ